

بيان منهج الشيخ محمد محمد أبو شهبة)
ت: ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) في الدفاع
عن السنة النبوية ورد شبه المستشرقين
(دراسة وصفية تحليلية)

**The Methodology of Sheikh Muhammad Muhammad Abu Shahba
(d. 1403 AH/1983 CE) in Defending the Prophetic Sunnah
and Refuting the Misconceptions of Orientalists
A Descriptive Analytical Study**

د. ياسر علاص الجابر
دكتور مساعد- كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية
بيروت - لبنان

Dr. Yaser Allas Al- Jaber

Dawa University Institute for Islamic Studies Beirut, Lübnan

al-alas@live.com

+90 553448861

الملخص

لا يخفى على كل مسلم أهمية السنّة؛ إذ إنّها مع القرآن الكريم تُشكّل مصدر التشريع الأولى والأهم للأحكام، وهذا يكشف لنا عناية السلف بالسنّة رواية ودراية؛ ممّا يدل على عظيم منزلتها ورفعة مكانتها، ومع كونها بهذه المرتبة إلا أنّها تعرّضت لموجات من التشكيك وبثّ الشبهات حولها كما فعل بعض المعتزلة وبعض أهل الأهواء قديماً، أو كما قام بعض المستشرقين والعلمانيين والحداثيين في زمننا، وقد واجه علماؤنا تلك الشبه، وردّوا عليها قديماً من خلال جهود كثيرة متعددة، وكذلك في زمننا؛ إذ انبرى ثلة من أهل العلم يقفون على شبه المشكّكين، ويشبعونها دراسة وبيّناً؛ ليكشفوا خطأ مدعيها وجهل القائل بها، ومن أهم من تناول الشبه وفندها وبين الخطأ والتدليس فيها الشيخ محمد أبو شهبه الذي اتسم منهجه بالقوة والرصانة والإقناع بحيث يتناول أفكار المنتقدين والمشكّكين ثم يرد عليها، وجاءت هذه الدراسة؛ لتبرز منهج الشيخ في دفع الافتراءات والرد على الشبهات، وجاء البحث في مقدمة وتمهيد يشتمل على ثلاثة مطالب: الأول- شرح كلمات عنوان البحث، الثاني- أهمية السنّة ومنزلتها، والثالث- استعراض لجهود العلماء السابقين في الرد على الشبهات المتعلقة بالسنّة، والرابع- تعريف بالشيخ محمد أبو شهبه، ثم تأتي المباحث التي تبرز لنا منهج الشيخ، ففي المبحث الأول- جمع الشيخ بين النّقدين الإجمالي، والتفصيلي، مع مقدمة تسبق الرد على الشبهة، والمبحث الثاني- معرفته بأصل الشبهة بإعادتها إلى قائلها الأول وأصولها الأولى، والمبحث الثالث- اعتماد الشيخ في ردوده العلمية على الأحاديث والآثار الصحيحة والمصادر الثابتة، والمبحث الرابع- إظهار الشيخ لجهل المنتقدين للسنّة والمشكّكين بها وبيان عدم معرفتهم، والمبحث الخامس- توظيف الشيخ للأشعار والأمثال العربية في الرد، ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: (منهج - السنّة - الشبهة - النقد - المستشرقون).

Abstract:

It is clear to every Muslim the importance of the Sunnah, as it, along with the Qur'an, constitutes the primary and most important source of legislation for rulings. This highlights the care of the early generations (Salaf) for the Sunnah, both in narrating and understanding it, reflecting its high status and elevated position. Despite its paramount significance, the Sunnah has been subjected to waves of doubt and the spreading of misconceptions about it, as was the case with some of the Mu'tazila and people of desires in the past, or as some Orientalists, secularists, and modernists have done in our time. Our scholars faced these doubts and refuted them in the past through many diverse efforts, and continue to do so in our time; a group of scholars stand against the doubts of the skeptics, deeply studying and clarifying them, to expose the errors of those who claim them and their ignorance. One of the most important scholars who addressed these doubts and refuted them, clarifying the mistakes and deception within them, is Sheikh Muhammad Abu Shahba. His methodology was characterized by strength, composure, and persuasion, as he would address the ideas of critics and skeptics and then respond to them. This study aims to highlight Sheikh Abu Shahba's methodology in confronting false claims and refuting doubts. The research includes an introduction and a preamble that contains three main points: the first explains the terms in the title, the second addresses the importance and status of the Sunnah, the third reviews the efforts of past scholars in responding to misconceptions about the Sunnah, and the fourth introduces Sheikh Muhammad Abu Shahba. Following this, the study explores the Sheikh's methodology through several sections: in the first section, the Sheikh combines both general and detailed critique, preceded by an introduction before responding to the doubt; in the second section, his knowledge of the origin of the doubt by tracing it back to its original proponent and its roots; in the third section, Sheikh Abu Shahba relies on authentic hadiths, historical reports, and solid sources in his scholarly responses; in the fourth section, he reveals the ignorance

of those who criticize and doubt the Sunnah, highlighting their lack of knowledge; in the fifth section, he uses Arabic poetry and proverbs to respond. Finally, the study concludes with the key findings.

Keywords: Methodology, Sunnah, Doubt, Critique, Orientalists.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة وأتم تسليم على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اعتنت الأمة الإسلامية بالقرآن والسنة عناية كبيرة بدءًا من الصحابة الكرام ومن بعدهم من التابعين وهكذا إلى عصرنا الحاضر، ولا يخفى أن سبب هذه العناية الكبيرة حرص الإمامة على مصدرها الأساسيين وردًا على الشبهات والتشكيكات التي يلقيها أعداء الإسلام، ويلاحظ أن الهجمة على السنة قد زادت فكثر منتقدوها والطاعنون فيها من فرق منحرفة ومشككين وقساوسة ومستشرقين، وممن تلقف تلك الشبهة من المسلمين لهوى منه أو جهل فوثق بمن قالها، ومع كون الحملة على السنة شديدة مستعرة إلا أن الله قد قيض في كل عصر علماء أفاضل كشفوا زيف تلك الطعون والتشكيكات وردوا عليها ردًا علميًا مُحكمًا، ومن هؤلاء الشيخ محمد أبو شهبه الذي ألف عدة كتب في ذلك ومن أهمها كتابه: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين.

وقد كتبت هذا البحث محاولاً بيان منهجه في ذلك الكتاب. أهمية الموضوع وسبب اختياره: تظهر أهمية الموضوع في أنه يتعلق بشخصية علمية ذات معرفة بالجدل وإقامة الحجة والإقناع، وكان لها جهدٌ وحضورٌ في الرد على الشبه وتنبع قائلها والكشف عن زيف دعاواهم.

الدراسات السابقة: نظرًا لجهود الشيخ العلمية، فقد اعتنى الباحثون بحياة الشيخ وسيرته ومسيرته في خدمة الإسلام لكنها لم تُطبع، ومن ذلك:

١ - الدكتور محمد أبو شهبه وجهوده في السنة النبوية، وهي رسالة ماجستير للباحث محمود رحمة، نُوقشت في كلية أصول الدين بالقاهرة.

٢ - الدكتور محمد أبو شهبه - حياته وآثاره، من تأليف الشيخ أحمد مصطفى فضلية.

٣ - بحث بعنوان: جهود الشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه في خدمة السنة وعلومها، الترابي، البشير علي حمد. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية. ع. ١١ (تموز ٢٠٠٦)، وهو منشور.

ولم أستطع الاطلاع على الكتابين الأولين.

الصعوبات التي واجهت الباحث: ظهرت الصعوبات في عدم توفر المراجع التي تكلمت على منهج الشيخ، والمكتوب منها لم يطبع، ولم يُنشر إلكترونياً؛ مما جعل الباحث يبحث عن نسخ إلكترونية معتمدة.

منهج البحث: إن طبيعة الدراسة تدفع الباحث إلى استخدام أكثر من منهج في آن واحد، يقوم كل منهج بتجلية البحث من جانب:

- المنهج الوصفي: وذلك بقراءة الكتاب قراءة متأنية للوقوف على منهج المؤلف ووصفه وبيانه.

- المنهج التحليلي: وهو يعيننا على تحليل كلام المؤلف للتعرف على آرائه وأقواله، ومناقشتها، وتمحيصها؛ بغية التعرف على ملامح القوة، أو الضعف في كلام المؤلف.

كما أنني لم أترجم للأعلام المذكورين في هذا البحث.

خطة البحث: جاءت الخطة البحثية على النحو الآتي:

مقدمة: تضمنت أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهت الباحث، وخطة البحث.

تمهيد: يشتمل على أربعة مطالب:

الأول- شرح كلمات عنوان البحث.

الثاني- أهمية السنة ومنزلتها.

الثالث- استعراض لجهود العلماء السابقين والمعاصرين في الرد على الشبهات المتعلقة بالسنة.

الرابع- تعريف بالشيخ محمد أبو شعبة.

المبحث الأول- جمع الشيخ بين النقدين الإجمالي، والتفصيلي، مع مقدمة تسبق الرد على الشبهة.

المبحث الثاني- معرفته بأصل الشبهة بإعادتها إلى قائلها الأول وأصولها الأولى.

المبحث الثالث- اعتماد الشيخ في ردوده العلمية على الأحاديث والآثار الصحيحة والمصادر الثابتة.

المبحث الرابع- إظهار الشيخ لجهل المنتقدين للسنة والمشككين بها وبيان عدم معرفتهم.

المبحث الخامس- توظيف الشيخ للأشعار والأمثال العربية في الرد.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

تمهيد

وفيه أربعة مطالب:

الأول- شرح كلمات عنوان البحث.

١- بيان: بأن الأمرين، فهو يين، والاسم البيان، وهو بمعنى الوضوح والانكشاف^(١).

٢- منهج: المنهج مصدر ميمي مشتق من الفعل: نهج، ومعناه: سلك أو اتبع، والمنهج الطريق الواضح، والمنهج اصطلاحاً: الطريقة التي يسلكها المرء بغية الوصول إلى غاية معينة، وهو السبيل الذي يتدرج عبره للوصول إلى الهدف والبغية^(٢).

٣- الشيخ: أشار اللغويون إلى أن الرجل إذا ظهر به الشيب واستبان فيه السن فهو شيخ^(٣)، وكلمة الشيخ وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع^(٤) تدور على المعنى السابق. أي: يقال لمن طعن في السن: الشيخ، وقد يعبر به في ما بيننا عمن يكثر علمه؛ لما كان من شأن الشيخ أن يكثر تجاربه ومعارفه^(٥).

٤- الدِّفاع: مصدر الفعل: دفع، والدفع يعني: التَّحْيَة والرَّد والإزالة أو الحِماية^(٦).

٥- السُّنَّة: السُّنَّة في اللغة: مُشْتَقَّة من سَنَّ الشَّيْء: إذا أرسله، وهي الطَّرِيقَةُ والسَّيْرَةُ^(٧)، أما في اصطلاح المُحدِّثين فهي: مَا أَثَر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قَوْلٍ، أو فِعْلٍ، أو

(١) يُنظر مادة (بين) في: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ٧٠/١، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، ٨٠/١.

(٢) يُنظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (نهج)، ٢٥١/٦؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص ٦٣٦.

(٣) يُنظر مادة (شيخ) في: ابن منظور، لسان العرب، ٣٣-٣١/٣؛ مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ٢٨٩-٢٨٦/٧.

(٤) المواضع في سورة: [هود: ٧٢]، و[يوسف: ٧٨]، و[القصص: ٢٣]، و[غافر: ٦٧].

(٥) يُنظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص ٤٦٩؛ المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص ٤٤٣.

(٦) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، ٨٧/٨.

(٧) يُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤٠٩/٢.

تقرير، أو صفة خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو سيرة، سواء كانَ قَبْلَ البِعثَةِ أو بعدها^(١)، وفي اصطلاح الأُصولِيِّينَ تُطْلَقُ السُّنَّةُ عَلَى ما جاءَ مَنقُولًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُصُوصِ مِمَّا لَمْ يُنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، بَلْ إِنَّمَا نُصِّصَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَانَ بَيَانًا لِمَا فِي الْكِتَابِ أَوَّلًا، وَتُطْلَقُ عَلَى ما جاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ^(٢).

٦- شُبَّهَ: الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا: الْمِثْلُ، يُقَالُ: أَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: مِثْلَهُ، وَمِنْهَا: الْمُشَابَهَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، أَي: يَشْبَهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَمِنْهَا: الْإِشْكَالُ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: شَبَّهَ الشَّيْءُ إِذَا أَشْكَلَ، وَمِنْهَا: الْإِخْتِلَاطُ، تَقُولُ: شَبَّهْتَ عَلِيَّ يَا فُلَانُ، إِذَا خَلَطَ عَلَيْكَ، وَاشْتَبَهَ الْأَمْرُ إِذَا اخْتَلَطَ^(٣).

والشبهة في اصطلاح العلماء: ما لم يُتَيَقَّنْ كونه حرامًا أو حلالًا، أَي: يكون فيها التباس الحق بالباطل واختلاطه حتى لا يتبين^(٤).

٧- المستشرقين: الاستشراق لغة: مأخوذ من جهة الشرق، فالشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِضَاءَةٍ وَفَتْحٍ، وَمِنْ ذَلِكَ: شَرَقَتِ الشَّمْسُ، إِذَا طَلَعَتْ^(٥)، وَاصْطِلَاحًا: هُوَ عِلْمٌ يَدْرُسُ فِيهِ لُغَاتُ الشَّرْقِ وَتَرَاثُ وَأَدْيَانُ شُعُوبِهَا وَحَضَارَتُهُمْ وَتَارِيخُهُمْ، وَكُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمْ، وَعَرَفَهُ آخَرُ تَعْرِيفًا طَوِيلًا جَامِعًا بِقَوْلِهِ: دَرَسَاتُ أَكَادِيمِيَّةٍ يَقُومُ بِهَا غَرِيبُونَ أَغْلِبُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، مِنْ شَتَى الْجَوَانِبِ؛ عَقِيدَةً، وَشَرِيعَةً، وَثِقَافَةً، وَحَضَارَةً، وَتَارِيخًا، وَنُظْمًا، وَثُرُوتًا، وَإِمْكَانَاتٍ، بِهَدَفٍ تَشْوِيهِهِ الْإِسْلَامَ، وَمَحَاوَلَةِ تَشْكِيكِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، وَتَضْلِيلِهِمْ عَنْهُ، وَفَرْضِ التَّبَعِيَّةِ لِلْغَرْبِ عَلَيْهِمْ، وَمَحَاوَلَةِ تَبْرِيرِ هَذِهِ التَّبَعِيَّةِ بِدَرَسَاتٍ وَنَظَرِيَّاتٍ تَدْعِي الْعِلْمِيَّةَ

(١) يُنْظَرُ: الْجَزَائِرِيُّ، تَوْجِيهِ النَّظَرِ إِلَى أَصُولِ الْأَثَرِ، ص ٣؛ الْمَنَاوِيُّ، الْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ فِي شَرْحِ نَخْبَةِ ابْنِ حَجَرٍ، ١٩٣/٢.

(٢) يُنْظَرُ: الشَّاطِبِيُّ، الْمَوَافِقَاتُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، ٣/٤.

(٣) يُنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (شَبَّهَ)، ١٣/٥٠٣؛ مَرْتَضَى الزَّبِيدِيِّ، تَاجُ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ (شَبَّهَ)، ٤١١/٣٦.

(٤) يُنْظَرُ: الْأَنْصَارِيُّ، الْحُدُودُ الْأَنِيقَةُ وَالتَّعْرِيفَاتُ الدَّقِيقَةُ، ص ٧٧؛ التَّهَانَوِيُّ، كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ وَالْعُلُومِ، ١/١٠٠٥.

(٥) يُنْظَرُ: ابْنُ فَارِسٍ، مَقَائِيسُ اللُّغَةِ، مَادَّةُ (شَرَقَ)، ٣/٣٦٤؛ الزَّبِيدِيُّ، تَاجُ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ (شَرَقَ)، ٥/٥٠١.

والموضوعية، وتزعم التفوق العنصري والثقافي للغرب المسيحي على الشرق الإسلامي. والمقصود بالشرق جغرافيًا ما وقع شرق وجنوب القارة الأوربية، من بلاد العرب والمسلمين، والظاهر أن لفظة الاستشراق من الألفاظ المؤلدة، وهذا الاسم غلب على تعلم الأوروبيين علوم أهل الشرق^(١).

الثاني - أهمية السنة ومنزلتها.

لا يخفى على المسلم المكانة العظيمة للسنة النبوية؛ إذ إنها الأصل الثاني بعد القرآن الكريم، حيث تكشف الغامض مما ورد في كتاب الله، وتوضح معانيه، وتشرح دلالته، ويمكن القول: إن السنة هي التطبيق العملي لما ورد في القرآن، والسنة تقف مع القرآن جنبًا إلى جنب فاكتمل الدين وتم، فالسنة يحتاج إليها لفهم مراد الله، ومعرفة تفاصيل أحكام القرآن، بل إن أركان الإسلام فيها إجمالًا لا يرفع إلا عن طريق السنة، عبر عن ذلك الإمام ابن حزم رحمه الله في قوله: ((في أي قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها، والسلام، وبيان ما يجنب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة، ...، والأيمان والأحباس والعمرى، والصدقات وسائر أنواع الفقه؟ وإنما في القرآن جمل لو تركنا وإياها لم ندر كيف نعمل فيها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة ...، فلا بد من الرجوع إلى الحديث ضرورة، ولو أن امرئًا قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافرًا بإجماع الأمة))^(٢).

وما أكثر الآيات وكذلك الأحاديث والأخبار الأمرة بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأتباعه والتحذير من مخالفة أمره والإعراض عن سنته، نجد ذلك في القرآن، والسنة، وعمل الصحابة، وإجماع الأمة:

(١) يُنظر: فوزي، الاستشراق والتاريخ الإسلامي، ص ٣٠؛ العبيدي، الحركة الاستشراقية، مراميها وأغراضها،

ص ١٠؛ غراب، رؤية اسلامية للاستشراق، ص ٧.

(٢) يُنظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٢٠٧.

- من الآيات قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقول ﴿... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

- ومن السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: ((يوشك أن يقعد الرجل مُتَكِنًا على أريكته، يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فيقول: بيننا وبينكم كتابُ الله، فما وجدنا فيه مِنْ حلالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وما وجدنا فيه مِنْ حرامٍ حَرَّمْنَاهُ، ألا وإنَّ ما حَرَّمَ رسولُ الله مثل ما حَرَّمَ الله)) رواه ابن ماجه^(١)، وفي رواية أبي داود^(٢): ((أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحْلُوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ)).

- وَعَمَلُ الصَّحَابَةِ: فَاقْتَدَاؤُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ لِلنَّبِيِّ مشهورٌ معروفٌ، ومن أدلّة ذلك ما روى البخاري^(٣) ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ، وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَدِ اتَّخَذُوهَا رَمَى بِهِ وَقَالَ: لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا، ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ الْفِضَّةِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَلَبِسَ الْخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، حَتَّى وَقَعَ مِنْ عُثْمَانَ فِي بَثْرِ أَرِيَسَ)).

- وإجماعُ الأُمَّة: ويُمكنُ التَّعبيرُ عن هذا الإجماعِ بقول الإمام الشافعي رحمه الله: ((أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ مِنْ اسْتَبَانَتِ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ^(٤))).

إِذَا: السُّنَّةُ كَالْقُرْآنِ فِي وُجُوبِ الطَّاعَةِ وَالِاتِّبَاعِ، وَمَنْ أَرَادَ الْعِصْمَةَ مِنَ الزَّلَلِ وَالْانْحِرَافِ، فَلْيَتَمَسَّكْ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ جَمِيعًا، وَلَا يُعْرِضْ عَنْهُمَا إِلَّا مَنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ صَاحِبَ هَوًى^(٥).

(١) رواه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث (١٢)، ٦/١.

(٢) رواه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم الحديث (٤٦٠٤)، ٢٠٠/٤.

(٣) رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب خاتم الفضة، رقم الحديث (٥٥٢٨)، ٢٢٠٢/٥.

(٤) يُنظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٧/١.

(٥) يُنظر: السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٦، ص ٥٠؛ الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ١٩٣/١.

الثالث- استعراض لجهود العلماء السابقين والمعاصرين في الرد على الشبهات المتعلقة بالسنة.

لم تَسَلِمِ السنة الشريفة من حملات يشنّها أعداء الإسلام والمسلمين يريدون من وراء ذلك هزّ ثقة المسلم بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وزعزعة عقيدته وتشكيكه بثوابته، ولم يدّخروا جهداً في ذلك فسلّكوا وسائل وطرقاً كثيرة، ومع هذه الحملات المتلاحقة إلا أنّ الله قد قيّض علماء ودعاة قاموا بواجب الدفاع عن تلك الشبه والتشكيكات، فكانت تلك الردود تلاحق تلك الشبه، بدأه علماءنا السابقون، وعلى رأسهم الإمام الشافعي حيث ألف: (الرسالة)^(١)، و(جماع العلم)، و(اختلاف الحديث)، وابن قتيبة في كتابه: (تأويل مختلف الحديث)، والطحاوي في كتابه: (شرح مشكل الآثار)، وابن عبد البر في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله)، وابن حزم في كتابه: (الإحكام في أصول الأحكام)، والخطيب البغدادي في أكثر من كتاب، مثل: (الكفاية)، و(الفقيه والمتفقه)، إلى أن نصل إلى ابن القيم في كتابه، (ك) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة)، و(إعلام الموقعين) وغيرهم كثير.

ولم يقتصر هذا على علمائنا المتقدمين، بل نجده أيضاً في كتب المعاصرين، ولا سيما بعد اشتداد الحملة على السنة وتعاليم الإسلام سواء أكان ذلك من المستشرقين أو ممن تأثر بهم من المستغربين وغيرهم، ويلاحظ أن البحوث والدراسات قد كثرت وزادت وتجمع في إثبات حجية السنة ومنزلتها، وفي رد الشبهات، ونقد أقوال أولئك الذين يثيرون مقالات المشككة، ولو أردنا أن نقف باختصار على أهم الجهود المعاصرة، فهي كما يأتي:

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله.
- الأنوار الكاشفة^(٢) للشيخ المعلمي اليماني رحمه الله.
- دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبه رحمه الله.
- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
- السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب.
- حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق. مطبوع بآخر كتاب: دفاع عن السنة، لمحمد أبي شهبه.

(١) هذا الكتاب وما يرد في هذه الفقرة من كتب، سيأتي بياناتها في فهرس المصادر والمراجع، فليُتَبَّه.

(٢) هذا الكتاب وما يرد في هذه الفقرة من كتب، سيأتي بياناتها في فهرس المصادر والمراجع، فليُتَبَّه.

- بدعة دعوى الاعتماد على الكتاب دون السنة للشيخ خليل ملا خاطر.
 - نصره الحديث في الرد على منكري الحديث للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.
 - دفاع عن السنة - شبهات وردود للدكتور محمد الندوي.
 - الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية للشيخ غازي محمود الشمري.
- وغير ذلك كثير.

الرابع- تعريف بالشيخ محمد أبو شهبه.

ولد الشيخ محمد محمد أبي شهبه في: ٢٥/١٠/١٣٣٢ الموافق لـ ١٥/٩/١٩١٤، في قرية مصرية، وينتمي إلى أسرة عربية عريقة اشتهرت بالفروسية، وحب الجهاد في سبيل الله، بدأ طلب العلم وهو في الرابعة من عمره في حفظ كتاب الله، ثم درس في المدارس الأولية فدخل مدرسة بلده فأتى حفظ القرآن بها وأخذ الشهادة الأولية في سن الثانية عشرة تقريبا، ثم انتقل إلى معهد دسوق العلمي الديني، فأخذ الشهادة الابتدائية منه، ثم دخل معهد طنطا الثانوي وأخذ منه الشهادة الثانوية، وبعد ذلك دخل كلية أصول الدين في الأزهر، وأخذ يترقى في طلب العلم، فدخل قسم الدراسات العليا شعبة التفسير والحديث، فحصل على شهادة الدكتوراه بدرجة الامتياز، وبعد ذلك عين مدرسا بكلية أصول الدين، وما زال يترقى من مدرس إلى أستاذ مساعد، إلى أستاذ حتى وصل إلى مرتبة العمادة، فعين أول عميد لكلية أصول الدين، أول كلية في أول فرع أنشئ لجامعة الأزهر بأسسوط، من أشهر شيوخه بالجامع الأزهر فضيلة الشيخ العلامة محمد الخضر حسين، وفضيلة الشيخ محمد الشربيني وغيرهم، وأما طلابه فكثروا، ومن أشهرهم الشيخ الدكتور الشيخ محمد الأحمد أبو النور رحمه الله، وشيخنا فضيلة الدكتور الشيخ أحمد معبد عبد الكريم وفضيلة الدكتور الشيخ عزت علي عطية وغيرهم. درس الشيخ في بلدان كثيرة، فأعير إلى المملكة العربية السعودية للتدريس بالمعهد العالي السعودي بمكة المكرمة، ثم أعير إلى كلية الشريعة بجامعة بغداد، ثم تابع نشاطه العلمي فأعير إلى الجامعة الإسلامية بأم درمان بالسودان، اعتنى الشيخ بالتأليف في القرآن وعلومه، والسنة النبوية المشرفة وعلومها والفقه والتشريع والسيرة والدفاع عنها ضد المبشرين، والمستشرقين وأتباعهم، وألف في ذلك كتباً كثيرة، إضافة إلى مقالات نشرها في مجلات كثيرة، وكان له نشاط إذاعي في الدعوة وشرح الحديث، ولا سيما صحيح البخاري^(١).

(١) يُنظر لتعرف على حياة الشيخ: مقالة بعنوان: ترجمة الشيخ العلامة محمد أبو شهبه للدكتور علي أحمد

من مؤلفات الشيخ المطبوعة:

- ١- المدخل لدراسة القرآن الكريم.
 - ٢- أعلام المحدثين.
 - ٣- السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة.
 - ٤- في أصول الحديث.
 - ٥- علوم الحديث.
 - ٦- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين.
 - ٧- شرح المختار من صحيح مسلم بن الحجاج.
 - ٨- رسالة في الإسراء والمعراج.
 - ٩- في رحاب السنة: الصحاح الستة.
 - ١٠- الربا في نظر الإسلام وحلول للمشكلة.
- ومن التراث المخطوط: كتاب توفيق الباري في شرح صحيح الباري: وهو كتاب يقع في نحو خمسة عشر مجلدًا.
- تُوفي رحمه الله خامس أيام عيد الفطر (٥ شوال) سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٨٣ م، وشيعت جنازته من الجامع الأزهر، وصلى عليه الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الجامع الأزهر وقتها، رحمه الله.
- ونظرًا لجهوده العلمية فقد اعتنى الباحثون والعلماء بحياة الشيخ وسيرته ومسيرته في خدمة الإسلام لكنها لم تُطبع، ومن ذلك:
- ١ الدكتور محمد أبو شهبه وجهوده في السنة النبوية، وهي رسالة ماجستير للباحث محمود رحمة، نُوقشت في كلية أصول الدين بالقاهرة.
 - ٢ الدكتور محمد أبو شهبه - حياته وآثاره، من تأليف الشيخ أحمد مصطفى فضلية.
 - ٣- بحث بعنوان: جهود الشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه في خدمة السنة وعلومها، التراي، البشير علي حمد. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية. ع. ١١ (تموز ٢٠٠٦)، ص ص. ٣٠٥-٣٣١، ٢٧ ص، وهو منشور.

المبحث الأول جمع الشيخ بين النقيدين الإجمالي، والتفصيلي مع مقدمة تسبق الرد على الشبهة

يُتَّسَم منهج الشيخ بهذه السمة، فيذكر المقدمات التي تسبق الرد على الشبهة، وكذلك يجمع بين النقيدين الإجمالي والتفصيلي، ويظهر ذلك من خلال المطلبين الآتين:

المطلب الأول- مقدمة تسبق الرد على الشبهة: وهذا ما قام به الشيخ في مواضع كثيرة أذكر منها هذا المثال أنه عندما رأى الحملة الكبيرة التي تنال من الصحابة وأراد الرد عليها نظراً لمكانة الصحابة وأنهم حملة الدين مهّد لذلك في الوقوف على مَنْزِلَةِ الصَّحَابَةِ فِي الْإِسْلَامِ، ثم عرف الصحابي في عُرْفِ العلماء وأئمة الحديث، ووقف بعد ذلك على أهم ما يتعلق بصحابة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كمن ارتد ومات على رذته، أو من تاب وعاد إلى الإسلام، وهكذا. حيث كان فعله مدخلاً للوصول للهدف الأهم وهو الدفاع عن الصحابة، ولا سيما أبو هريرة الذي كَالَ لَهُ أَبُو رِيَّةٍ مِنَ الْجَرَحِ وَالنَّقْدِ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ^(١).

وأظهر أبو شُهْبَةَ إِسْفَافَ أَبِي رِيَّةٍ فِي نَقْدِ الصَّحَابِيِّ أَبِي هُرَيْرَةَ، فقال: ((وما لا ترتاح إليه النفوس الكريمة وتأبى أَنْ تَنَغْمَسَ فِيهِ الْأَقْلَامُ الْعَفِيفَةُ مَا نَضَحَتْ بِهِ نَفْسُ الْمُؤَلِّفِ وَجَرَى بِهِ قَلَمُهُ، مِنْ تَهَكُّمِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَبَابِ وَهْجَرٍ مِنَ الْقَوْلِ، مِمَّا لَا نَرْضَاهُ وَلَا يَرْضَاهُ رَجُلٌ ذُو دِينٍ وَخُلُقٍ لِرَجُلٍ مِنْ رِعَاعِ النَّاسِ وَسَفَلَتِهِمْ، فَضْلاً عَنْ صَحَابِيِّ كَرِيمٍ مِنْ أَصْلِ عَرَبِيٍّ كَرِيمٍ، وَكُنَّا نَحِبُ مِنْ رَجُلٍ يَكْتُبُ فِي السُّنَّةِ أَنْ يَتَأَدَّبَ بِأَدَبِ صَاحِبِهَا وَأَدَبِ أَيْمَتِهَا وَرِجَالِهَا، كَالْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، وَإِلَيْكَ بَعْضٌ مِنْ هَذَا، وَمَعْدَرَةٌ إِذَا كَانَ الْقَلَمُ جَرَى بِحِكَايَةِ هَذَا السَّبَابِ وَالسَّفَاهَةِ))، ثم ذكر أَمْثَلَةً مِنْ هَذَا الْإِسْفَافِ فِي النَّقْدِ^(٢).

المطلب الثاني- جمع الشيخ بين النقيدين الإجمالي، والتفصيلي: فالرد الإجمالي من الشيخ طريقة ذات أثر كبير في دحض الشبه ورد المفتريات؛ لأنها تُؤَسِّسُ قَاعِدَةً مَتِينَةً لِإِسْقَاطِ الشَّيْبَةِ مَعَ التَّصَوُّرِ التَّامِ لَهَا لِلردِّ عَلَيْهَا وَنَسْفِهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَمَثَلًا يَذْكُرُ الشَّيْخُ أَنَّهُ قَرَأَ لِأَبِي رِيَّةٍ

(١) يُنْظَرُ: أَبُو شُهْبَةَ، دَفَاعٌ عَنِ السَّنَةِ وَردِ شَبْهِ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَالْكِتَابِ الْمَعَاوِرِينَ، ص ٩١.

(٢) أَبُو شُهْبَةَ، دَفَاعٌ عَنِ السَّنَةِ وَردِ شَبْهِ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَالْكِتَابِ الْمَعَاوِرِينَ، ص ١٠٠.

مقالاً بمجلة (الرسالة) تحت عنوان: ((الحديثُ المُحمَّدي)) ضَمَّنَهُ آراءه في بعض مباحث الحديث، وذكر أنها خلاصة كتاب سينشر، فقال الشيخ: ((فلَمَّا قرأته وجدت فيه عُرُوفًا عن الحق والصواب في بعض ما كتب، فأخذتُ بالقلم وكتبت ردًّا أرسلتُ به إلى (الرسالة) فنشر بالعدد: (٦٤٢)، وقلت في ختام الردِّ: ((وحيث إنَّ المقال خلاصة كتاب سينشر، فإني لأهيب بالأستاذ أن يراجع نفسه في بعض الحقائق التي تَكشَّفتُ له، وليكر على الكتاب من جديد بالتمحيص والتدقيق، وعلم الحديث ليس بالأمر الهَيِّن، والبحث فيه يحتاج إلى صبر وأناة وتمحيص وتدقيق)) وقد أبى الكاتب أن يُسَلِّمَ بكل ما أخذته عليه، فكتب ردًّا على ردِّي نشر بـ(الرسالة) العدد: (٦٥٤)، وذكر في مقدمة ردِّه أن مقالِي: ينزع إلى الحق ويطلبه، وأنه يستحق العناية ويستأهل الردَّ، ثم تَرَيْتُ الأستاذ في نشر ما عَنَّ له من فصول هذا الكتاب فقلتُ: لعلَّه راجع نفسه))^(١).

حيث أثر الشيخ أن يُقدِّم بين يَدَيِ النقد التفصيلي للكتاب صورة موجزة، فوقف على جملة الدعاوى، وبين أن المؤلف يدَّعي دعاوى عريضة ولا يدلُّل عليها، كقوله -أعني أبا رية- مثلاً: إنَّ علماء الحديث قد بذلوا أقصى جُهدهم في دراسة علم الحديث من حيث روايته، وأهملوا جميعاً البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدَّثَ به النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهل أمر بكتابة هذا النص بلفظه عند إلقائه أو تركه ونهى عن كتابته؟ وهل دَوَّنَهُ الصحابة ومن بعدهم أو انصرفوا عن تدوينه؟ وهل ما روي منه قد جاء مطابقاً لحقيقة ما نطق به النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفظاً ومعنى - أو كان مخالفاً له؟ ...

وكقوله أيضاً: إن هذا البحث لم يُعَنَ به أحد من قبل، فيدَّعي أبو رية أنه يُؤلف كتاباً مُبَوَّباً جامعاً حتى يكون الناس على بَيِّنَةٍ من أمر الحديث المحمدي^(٢).

ثم ينتقل الشيخ من الرد الإجمالي إلى الرد التفصيلي، وفي الرد التفصيلي حجج تدحض شبهات المدعين على اختلاف اتجاهاتهم، ويحمل زحماً قوياً في تفنيد تلك الشبهات وإزالتها، ويظهر ذلك في الأمثلة الآتية:

١- عندما زعم أنَّ العُلَمَاءَ لَمْ يَعْنُوا بِالْأَحَادِيثِ ولم يُعطوا هذا العلم ما يستحقُّه من العناية والدرس، ذكر الشيخ أن المؤلف قد تأثَّرَ بِالْمُسْتَشْرِقِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ الَّذِينَ لم يمكنهم أن يتحرَّروا

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

من سلطان الهوى والتعصّب في هذا البحث، فعلمائنا بذلوا في ذلك غاية الوسع، وأولّوا هذا العلم ما يستحقه من العناية والدرس، ومن يستعرض الكتب التي أُلِّفَتْ في أحاديث الأحكام وشروحها سيرى عشرات المجلّدات والموسوعات، يضاف إلى ذلك جهود علماء الدراية بالأحاديث الذين أوفوا في بحث متون الأحاديث وشرحها وتحليلها على الغاية، حتى إنّ الباحث إذا أراد أن يتناول فهرساً من فهارس المكتبات العامة سيجد عناية العلماء المسلمين بالأحاديث النبوية عناية فائقة قد لا يربو عليها إلاّ عنايتهم بالقرآن الكريم، وخَلَّفُوا لنا في ذلك ثروة ضخمة من مئات بل آلاف المجلّدات ما بين مطبوع ومخطوط^(١).

ثم إنّ الأحاديث قد خدمت من خلال علماء الأخلاق والمواعظ، حيث جعلوا الأحاديث النبوية نبعا فيّاضا لما أَلْفُوهُ من الكتب فيهما، وكذلك علماء البلاغة والأدب فقد أكثروا من الاستشهاد بالأحاديث في كتبهم، وعنوا بها من حيث اختصاصهم، وألّف بعضهم في ذلك كُتُباً تكشف عمّا في الأحاديث من جمال فني وأدبي، من علماء قدماء يعتنون بالبلاغة، وكذلك من المعاصرين^(٢).

٢ - عندما حاول المؤلف الإزراء بالمُحدِّثين وغمزهم ولمزهم ورميهم بالجمود، ردّ عليه الشبه أن ما وضعه المُحدِّثون من قواعد لنقد الراوي والمروي هي أدقّ وأرقى ما وصل إليه علم النقد في القديم والحديث، فعناية المُحدِّثين توجّهت على نقد السندِ والمُتنِ، والعلوم النازمة للحديث سنداً ومتناً كشفت صحة الحديث من ضعفه، فكشفت الشذوذ في المتن والنكارة والاضطراب والتعليل والوضع والاختلاق، وغير ذلك، وربما زادت عنايتهم بالسند لكن تلك العناية لم تكن على حساب العناية بالمتن^(٣).

فمثلاً حَكَمَ حُفَظُ الحديث على هذا الحديث بالوضع، وهو: ((أَتَانِي جِبْرِيلُ بِسَفَرَجَلَةٍ، فَأَكَلْتُهَا لَيْلَةً أُسْرِيَ بِي، فَعَلَقْتُ خَدِيجَةً بِفَاطِمَةَ ...))^(٤)، والوضع عليه ظاهر، فإنّ فاطمة

(١) يُنظر: أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٤٠.

(٢) كالشريف الرضي في كتابه: المجازات النبوية، ومن المعاصرين، كالأستاذ مصطفى صادق الرافعي في كتابه: البلاغة النبوية الذي جعله مُتِمِّمًا لكتابه: إعجاز القرآن.

(٣) يُنظر: أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٤١.

(٤) رواه الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذكر مناقب فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث (٤٧٣٨)، ١٦٩/٣، وعلّق الذهبي في التلخيص بقوله: من وضع مسلم بن عيسى الصّقّار.

ولدت قبل الإسراء بالإجماع. ومثل حديث وضع الجزية على أهل خيبر الذي ارتبط بشهادة سعد بن معاذ، فقد قالوا في نقده: إِنَّ سعد بن معاذ توفي قبل ذلك في غزوة الخندق، هذا وجه من وجوه رد الحديث، وإن كان هناك جملة من النقود التي أوصلها العلماء في هذا الخبر إلى عشرة أوجه^(١). وغير ذلك من الأدلة التي تبرز بوضوح عناية المحدثين بالمتن، لا كما يدعيه أبو رية^(٢).

٣- في الرد على تحامل المؤلف على الصحابي أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، والمتابع لكلام أبي رية يجد فيه التحامل الذي لا يرتضيه المُنْصِفُونَ لذي دِينٍ وَخُلُقٍ، فالمطلوب من الباحث المنصف والناقد الحيادي أن ينزل الناس منازلهم بحيث يكون عفيف القول، كريم التعبير، مُتَرْفِعًا عن الإسفاف، فالخلاف قائم ولن ينتهي لكن سلفنا الصالح عندما يختلفون ويتجادلون، كان ذلك في إطار من العِفَّةِ وَالتَرَفُّعِ عن الهجر من القول، وعدم التَجَنُّي، وهذا لا يعني إثبات العصمة لأهل الفضل كأبي هريرة وغيره فالعصمة للأنبياء وللأمة في إجماعها بشروطه، ولكن إنزال أهل العلم والفضل منازلهم شأن أهل العدل والإنصاف دون غيرهم ممن يتتبع الزلات والهفوات، فعندما استباح أبو رية لقلمه، فضلاً عن أدبه، أن يرمي أبا هريرة بكل جارحة من القول تعليقاً على كلمة لأبي هريرة قالها تَحَدُّثًا بنعمة الله^(٣): ((إني كنت أجيراً لبُسْرَةٍ بَنَتْ غَزَوَانَ بطعام بطني، فكنت إذا ركبوا سقتُ بهم، وإذا نزلوا خدمتهم والآن تزوّجتها، فأنا الآن أركب فإذا نزلت خدمتني ... إلخ))^(٤).

قال أبو رية ما نصه: «ولقد اسْتَخَفَّه أَشْرُهُ وَزَهُوُّهُ - يعني أبا هريرة - وَنَمَّ عليه أصله، ونحيزته، فخرج عن حدود الأدب والوقار! مع هذه السيدة الكريمة فكان يقول بعد هذا الزواج الذي ما كان يحلم به. ويختتم الشيخ بقوله مُعلِّقاً على الكلام السابق: ((وبحسبي أن أضع هذه العبارات، التي نضحت بها نفس المؤلف الأديب بين يدي القُرَّاء، وسأدع الحُكْمَ عليه، لمحكمة الأدب السامي، والضمير الإنساني، وسيكون الحُكْم - لا ريب - قاسياً))^(٥).

(١) يُنظر: ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص ١٠٢.

(٢) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٤٢-٤٣.

(٣) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٣٨.

(٤) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٢٦/٤.

(٥) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٤٢-٤٣.

المبحث الثاني معرفته بأصل الشبهة بإعادتها إلى قائلها الأول وأصولها الأولى

من منهج الشيخ أن يعرف بأصل الشبهة بإعادتها إلى قائلها الأول وأصولها الأولى، كاعتماد أبي رية على كلام المُستشرقين، وهذا يدل على سعة المعرفة وزيادة الاطلاع والمشاركة في جملة من العلوم، يظهر ذلك في دحض الشيخ مزاعم أبي رية من أن أبا هريرة أول راوية اتهم في الإسلام، سواء أكانت التهمة من الصحابة الذين أنكروا عليه، أو من غيرهم، وأن من تمسك به من أخبار وروايات وربما آراء لبعض الناس إنما هو خارج عن سياقه، كما نقل عن عائشة أنها كانت أشدهم إنكاراً عليه، وكذلك نُقل عن عمر وعثمان وعليّ، ثم من نُقل عن بعض أهل الكلام كالنظام وأن الأحاديث التي أخذت على أبي هريرة كلها أجاب عليه العلماء.

وظهر في الأمثلة الكثيرة مُتَابَعَةُ الْمُؤَلِّفِ لِلْمُسْتَشْرِقِينَ وأن هذه المزاعم الباطلة ليس من بنات أفكاره وإنما تلقفها من المستشرقين مثل: (جولد تسيهر) المستشرق اليهودي عدو الإسلام والمسلمين، ومع ذلك فإن المستشرق نفسه كان أعفّ من أبي رية، حيث ذكر قصة بسط الرداء المروية في صحيح البخاري^(١) وغيره من كُتُبِ السُّنَّةِ المعتمدة، وهي: وليس في العقل ولا النقل ما يخالفها، بل جاء الواقع مُؤَيِّدًا لهذا حتى شهد له بِقُوَّةِ الحفظ الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل العلم وَعَدُّوا هذا من المعجزات النبوية الظاهرة^(٢).

وأيضاً قوله في حَدِيثِ الشَّجَرَةِ الْعَظِيمَةِ التي في الْجَنَّةِ، وهو في صحيح مسلم، وفيه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((إِنْ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةٌ يَسِيرُ الرَّكَّابُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ سَنَةٍ^(٣)))، فهذه الأحاديث رُوِيَتْ عن غير أبي هريرة من الصحابة، وشاركه في روايتها غيره من

(١) المرجع السابق، ص ١٢٢-١٣٩-١٧١.

(٢) ونص الحديث: عن أبي هريرة قال، ((قلت: يا رَسُولَ اللَّهِ إِنْني أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ قَالَ ابْسُطْ رِدَائَكَ فَبَسَطْتُهُ قَالَ فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ ضُمَّهُ فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ)). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم الحديث (١١٩)، ٥٦/١.

(٣) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام، رقم الحديث (٢٨٢٦)، ٢١٧٥/٤.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر) —————
الصحابة، وطعن أبي رية في تلك لأحاديث الصحيحة يدلّ على ضيق تفكيره وقلة بضاعته
في فهم الأحاديث ومعرفتها، ومتابعته المُستشرقين والمُبشِّرِينَ وأضرابهم.
بل إنّ ما يذكره أبو رية من إشكالات وشبه يُكوّن صورة المؤلّف أبي رية وأنه إمّعة في
ما يَقُولُ بحيث يتبع كل ناعق من أعداء الإسلام من المُستشرقين وأضرابهم، وأغلب الأحاديث
التي ذكرها في طعونه في أبي هريرة، وفي تهجمه على السُنّة قد تابع فيها الأستاذ أحمد
أمين في (فجر الإسلام) و(ضحاة)، وأحمد أمين قد تابع فيها (جولد تسيهر) وأضرابه من
المُستشرقين، وهكذا يتبيّن لنا أنّ المؤلّف لم يزد عن كونه ذليلاً، ولا يليق بالباحث أن يكون
إمّعة وذليلاً في كل ما يكتب^(١).

(١) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ١٧٧.

المبحث الثالث

اعتماد الشيخ في ردوده العلمية على الأحاديث والآثار الصحيحة والمصادر الثابتة

ونستطيع القول: إنَّ هذا المنهج ظاهر جلي في كل مباحث الكتاب حيث نجد اللغة العلمية المعبرة والاستدلال المفحم والحجة المهيمنة، فمثلاً لما وقف الشيخ على طَعْن أَبِي رِيَّةَ فِي كَعْبِ الْأَخْبَارِ ونال منه رد عليه بأنَّ كعب الأخبار من التابعين، وعلماء الجرح والتعديل لم يهتموه بالوضع والاختلاق والجمهور على توثيقه، ثم جند الشيخ مؤلفات تذكر الضعفاء والمتروكين مثل: (تذكرة الحفاظ) للذهبي، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر، وقبلهما أبو نعيم في (الحلية)، وابن حجر في (الإصابة)، و(تهذيب التهذيب)، وقد تحصّل من تلك المصادر اتفاق كلمة النُّقَادِ على توثيق كعب، ثم تعرّض لمقالة وردت في حقه في صحيح البخاري بسنده^(١) عن معاوية وهو يُحَدِّثُ رَهْطًا من قريش بالمدينة - يعني لما حج في خلافته - وذكر كعب الأخبار فقال: ((إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ))، وفي رواية أخرى: ((لَمِنْ أَصْدَقِ))، وظاهر كلام معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْدِشُ كَعْبًا فِي بَعْضِ مَرْوِيَّاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَأَمْثَالُهُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ وَضَاعًا كَذَّابًا.

فردَّ الشيخ على تلك المقالة وذلك الكلام بأن هذا الكلام من معاوية له وزنه فهو رجل داهية لا تخفى عليه الرجال ولا دسائسهم، ومعاوية لا يخشى كعبًا، ولا يعقل أن يتملَّقه، ولو يعلم فيه أكثر من ذلك لقاله، وقد حسن العلماء الظن بكعب فحملوا هذه الكلمة على محل حسن، فمنهم من قال: أَرَادَ مُعَاوِيَةُ أَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانًا فِي مَا يُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا، وقال آخر: الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ كَعْبٌ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَكُونُ كَذِّبًا، لَا أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ كَعْبٌ مِنْ أَخْيَارِ الْأَخْبَارِ، ومن قبل ذلك قال ابن عباس في كعب: بَدَلَ مَنْ قَبْلَهُ فَوَقَعَ فِي الْكَذِبِ، أضف ذلك جملة من الإجابات على كلام معاوية

(١) رواه البخاري، صحيح البخاري، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ.

ذكرها الشيخ^(١).

وأما طعنُ أَبِي رِيَّةَ فِي حَدِيثِ الاستسقاء بالعباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي رواه البخاري عن أنس ((أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا قَالَ: (فَيُسْقَوْنَ))^(٢) ولأجل أن يُدَلَّلَ على ما ذهب إليه من أن الاستسقاء بالعباس دَسِيسَةٌ من كعب طعن في حديث أنس وعده مخالفاً للروايات القوية التي جاءت بخلافها، ويدعي أن تلك الروايات روايات قوية وهي راجحة على رواية (البخاري)، ثم لما تتبعنا تلك الروايات تبين أنها هي رواية ذكرت في كتب لا تلتزم الصحة في النقل^(٣).

وَيَتَبَيَّنُ من صنيع أبي رية أنه يدع ما يشاء ويأخذ ما يشاء، والميزان في ذلك هو هواه وما يتراءى له كي يصل إلى ما يريد، ويعلق الشيخ على ذلك بقوله: ((وقد تمخضت هذه الطريقة التي أخذ بها المؤلف عن جملة من الأخطاء والأغلاط، فحكم على كثير من الأحاديث الصحيحة التي لا يتعلق بها الريب بأنها إسرائيلية وخرافات من خرافات أهل الكتاب، ولا حُجَّةَ له في هذا إلا الظن والحدس، وقد بلغ به الشطط أنه زَيَّفَ بعض الروايات التي نرى مصداقها في كتاب الله، وهو القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل وَزَيَّفَ بعض أحاديث ليس في روايتها أحد من مُسَلِّمَةِ أهل الكتاب، ولا يحتمل أن تكون أخذت عنهم، وسأعرض لهذه الأحاديث لترى طرائق للبحث عجبية))^(٤).

وأما طَعْنُهُ فِي حَدِيثِ الإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، فقد أجاب الشيخ عليه ورده مبيناً ما كان عليه من رمي بالقول على عواهنه من غير حُجَّةٍ وبرهان، وإذا حَكَّمْنَا منهجَ أَبِي رِيَّةَ ومنطقه فستكون تكون كل الأحاديث التي ذكرت فضيلة لموسى أو فضيلة نَبِيِّ من أنبياء بني إسرائيل من الإسرائيليات، والقاصمة لدعوى أبي رية أن الحديث مروي عن بضعة وعشرين صحابياً ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مُسَلِّمَةِ أهل الكتاب فقد أصبح الاحتمال بعيداً كل البعد

(١) يُنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٣٥/١٣؛ أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٧٠.

(٢) رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، أبواب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، رقم الحديث (٩٦٤)، ٣٤٢/١.

(٣) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٧٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٦.

إن لم يكن غير ممكن^(١).

ثم يُبين الشيخ أن أبا رية لا يتمتع بالمنهجية التي تُوصِل إلى حقيقة أو نتيجة أو علم، فإنه لا يُخضع كلامه للمصادر والمراجع ويتثبت من ذلك، بل فتح أفقه إلى كتب الأدب والتواريخ والأخلاق والمواعظ ونحوها، وهي مُشتملة على الكثير من الإسرائيليات والأحاديث المكذوبة التي هي دخيلة على الإسلام.

يعتمد على كتب الأدب ونحوها في النقل، ومن ذلك ما يتعلق بتاريخ الصحابي أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، حيث تهكّم به وسمّاه شيخ المضيرة نقلاً عن كتاب ثمار القلوب: ((وكان يُعجبه المضيرة جداً فيأكل مع معاوية، فإذا حضرت الصلاة صلّى خلف عليّ رضي الله عنه، فإذا قيل له في ذلك قال: مُضِيرَةٌ مُعَاوِيَةَ أَدْسَمُ وَأَطْيَبُ، وَالصَّلَاةُ خَلْفَ عَلِيٍّ أَفْضَلُ))^(٢). فلم يسكت الشيخ على ذلك، بل بين له وضع هذا الخبر وأنه ليس له إسناد يعوّل عليه، بل الوجود الجغرافي لكل من معاوية وعلي يُكذب هذه الرواية^(٣).

(١) يُنظر: أبو شهبّة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٧٥.

(٢) يُنظر: الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص ١١١؛ أبو شهبّة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٩٨.

(٣) يُنظر: أبو شهبّة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ١٨٩.

المبحث الرابع

إظهار الشيخ لجهل المنتقدين للسنة والمشككين بها وبيان عدم معرفتهم

وإظهار الشيخ لجهل المنتقدين للسنة والمشككين بها وبيان عدم معرفتهم أمثلة كثيرة تقتصر على ما يُجَلِّي هذه الفكرة، ومن ذلك تَجَنِّي المؤلفِ عَلَى سَيِّدِنَا عُمَرَ وَأَنَّهُ حَبَسَ بَعْضَ الصَّحَابَةِ بِسَبَبِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ، وعزا أبو رية ذلك إلى رواية عن ابن حزم ومفاد تلك الرواية أنه عمر حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء في المدينة على الإكثار من الحديث، وعند مراجعتي تلك الرواية عند ابن حزم تبين بوضوح تام أن المؤلف تَجَنَّى على ابن حزم ما تَجَنَّى، حيث أُوهم أبو رية القارئ أن ابن حزم رَوَاهُ، وليس من روايته قطعاً، وأنه ارتضاه، وابن حزم بريء منه، وإنما زَيَّفَهُ وَبَيَّنَ بُطْلَانَهُ، وبين يدي القارئ نص ابن حزم كما في الأحكام: ((وَرُويَ عن عمر أنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبا الدرداء وأبا ذرٍّ)) فقد ذكره بصيغة (رُويَ) الدالة على التضعيف، ولو كان من روايته لقال: وروينا، وقد طعن ابن حزم في الرواية بالانقطاع؛ لأن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف راويه عن عمر لم يسمع منه، والمنقطع من قَبِيلِ الضعيف لا يُحْتَجُّ به لجواز أن يكون البلاء في الرواية من المحذوف وأنه هو الذي اختلقها^(١)، ثم قال ابن حزم: ((إنه - أي الخبر - في نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتَّهَمَ الصحابة وفي هذا ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ السنن وألزمهم كتمانها وجحدها، وهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً، ولئن كان حَبَسَهُمْ وهم غير مُتَّهَمِينَ لقد ظلمهم، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات المطعونة أي الطريقتين الخبيثتين))^(٢).

ثم يُتابع الشيخ رَدَّهُ بأن هذا ما قاله ابن حزم، فهل بعد هذا يزعم المؤلف لنفسه الأمانة في النقل؟! ولو أن القارئ المثبت تشكك في ما ينقله هذا الرجل عن العلماء ألا يكون معذوراً؟؟.

(١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) يُنظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ١٣٩/٢.

وبعد ذلك ذكر الشيخ عددًا من دواعي تزييف الرواية، ومنها أنَّ ابن مسعود كان يَتَّبِعُ مذهبَ عمر وطريقته، وكان يقول: لو سلك الناس واديًا وشعبًا وسلك عمر واديًا وشعبًا لسلكْتُ وادي عمر وشعبه، وقد أرسله عمر إلى الكوفة لِيُعَلِّمَ أهلها، وقال لهم: ((لَقَدْ آثَرْتُكُمْ بِعَبْدِ اللَّهِ عَلَى نَفْسِي))^(١)، فكيف يُعَقَّلُ أَنْ يَخَالَفَ عُمَرَ فِي التَّقْلِيلِ مِنَ الرِّوَايَةِ؟ وكيف يعقل من عمر أَنْ يَحْبِسَهُ؟؟.

ثم كيف غفل المؤلف عن هذا النقد للمتن، وهو الذي أنحى على المُحَدِّثِينَ باللائمة لأنهم أغفلوا جميعًا نقد المتن، وأنه هو الذي جاء في نقد المتون بما لم يبلغه الأوائل، مِمَّا زعمه نقدًا، والله يعلم أنه تَهَجَّم وتطاول؟!!

والمثال الآخر حَدِيثُ التَّشْهَدِ مضطرب، وذلك عندما عرض أبو رية لما روي في التشهد في الصلاة من صيغ، فذكر تشهد ابن مسعود وابن عباس وعمر وغيرهم، ثم قال: هذه تشهدات ثمانية وردت عن الصحابة، وقد اختلفت ألفاظها، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التي رُوِيَتْ بالمعنى لقلنا عسى، ولكنها من الأعمال المتواترة التي كان يُؤَدِّيها كل صحابي مرات كثيرة كل يوم ...

وردَّ عليه الشيخ بقوله من خلال سؤال: ((من أين لك أنَّ هذه التشهدات قيلت في قصة واحدة حتى تُدَلَّلَ بها على ضرر الرواية بالمعنى؟ إِنَّ الطالب المبتدئ في الحديث ليدرك بادئ الرأي أنها وقائع متفرقة، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال كل ذلك في أوقات متفاوتة بهذه الألفاظ المتغايرة؛ لِيُبَيِّنَ لِلأُمَّةِ أَنَّ التَّشْهَدَ بأي منها جائز، فابن مسعود وهو من السابقين إلى الإسلام سمع أولاً وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح سمع بعد ذلك وهكذا، ...، وقد اختلفت أنظار الأئمة في ترجيح بعضها على بعض من غير طعن في المرجوح ولا ردَّ له، فالجمهور ومنهم الحنفية والحنابلة أخذوا بتشهد ابن مسعود، وأخذ الشافعية بتشهد ابن عباس، والمالكية بتشهد عمر، ولهم في اختياراتهم مُرَجِّحاتٌ وأدلة تدل على رحابة الصدر في البحث وعمق الغور وشفوف النظر))^(٢).

(١) يُنظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٤٠/١.

(٢) يُنظر: أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٥٨.

قلت: واتفق أهل العلم على الاعتداد بكل واحد من التشهد المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الصحابة الثلاثة رضي الله عنهم: وهم عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس. يُنظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ٤٥٧/٣.

والمثال الأخير الذي نذكره، وإن كان هناك أمثلة كثيرة تهكم أبي رية بالمحدثين وتجهيله لهم حيث ادعى أن الرواية عن المحدثين والرواة عرضة للحن والخطأ في الحديث، والتقديم والتأخير فيه والزيادة والنقص منه، ورواية بعض الحديث واختصار بأسلوب تهكمي، وطريقته في سرد الأقوال تظهر المحدثين بمظهر المتساهلين، ثم ذكر عنواناً بالخط العريض فقال: تساهلهم - أي: المحدثين - في ما يروى في الفضائل وضرر ذلك.

وردّ الشيخ عليه بدأ بقوله: ((فإرسال القول على عواهنه - كما صنع المؤلف - ليس من الأمانة العلميّة في عرض الآراء، وهو إلى التدليس والتلبيس أقرب منه إلى التوضيح والتبيين، وبحسبك أيها القارئ الطالب للحقيقة أن تراجع هذه المباحث التي استعرضها بغير أمانة في كتب أصول الحديث لترى إلى أي حدّ حاول المؤلف التشنيع والتشهير بالمحدثين))^(١).

ثم وقف الشيخ عند احتياط المحدثين البالغ في الرواية بالمعنى، وأن الرواية بالمعنى قد منعها الكثيرون من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من رؤاة الحديث والتزموا أداء الأحاديث بألفاظها، ومن أجازها العلماء إنما أجازها لمن كان عالماً عارفاً بالألفاظ والأساليب، خبيراً بمدلولاتها والفروق الدقيقة بينها، وجعل المجيزون للرواية بالمعنى رخصة، والرخصة تقدر بقدر الحاجة إليها لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية^(٢).

(١) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٣.

المبحث الخامس توظيف الشيخ للأشعار والأمثال العربية في الرد

وفي ذلك أمثلة وأمثلة، يظهر ذلك في تعليق الشيخ على كلام أبي رية في ما روي أنَّ أبا هريرة كان في بعض الأيام يُصَلِّي في جماعة عَلِيٍّ، ويأكل في جماعة معاوية، فإذا حمي الوطيس لحق بالجبل، فإذا سئل قال: ((عَلِيٌّ أَعْلَمُ، وَمُعَاوِيَةُ أَدْسَمُ، وَالْجَبَلُ أَسْلَمُ))^(١).

فقال الشيخ رادًّا على ذلك بطريقة السؤال: وهل يؤخذ العلم من الحكايات، ولا سيما في موضوع فيه اتهام وتجريح كهذا؟! ولمن؟ لصحابي جليل من صحابة رسول الله - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - ثم من قال: إِنَّ أبا هريرة حضر موقعة صفين؟ الأجل أن تصحح أيها المؤلف المتجني وصاحبك الذي زعمت أنه محقق و... و... حكاية باطلة تركبان هذا المركب الصعب وتتمحلان هذا التمثل الشديد؟ ثم من غير واحد الذي حدث؟ ثم هل يصح في العقول أنَّ أبا هريرة كان ينتقل بين الجماعتين ويصانع الفئتين ولا ينكشف أمره؟؟.

أدركونا يا أصحاب العقول^(٢)، وصدق القائل^(٣):

هَذَا كَلَامٌ لَهُ خَبِيءٌ مَعْنَاهُ لَيْسَ لَنَا عُقُولُ

ثم قال: ((وكيف يصحَّ هذا في العقول وَعَلِيٌّ كان بالعراق ومعاوية كان بالشام وأبو هريرة كان بالحجاز، إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين في عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يفارق الحجاز))^(٤).

ثم عرض الشيخ ما نقله أبو رية عن المحدثين في رواية أبي هريرة من أنه يَرَوِي مَا سَمِعَهُ مِنْ كَعْبٍ وَمَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُمَيِّزُ هَذَا مِنْ هَذَا، أو قول بعضهم: مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ بِكُلِّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥).

(١) يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٧٦/١. وقال ابن حجر: وهذا من إفكهم وأباطيلهم، والثابت تاريخياً أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه اعتزل الفتنة، وأقام بالمدينة ولم يبرحها.

(٢) يُنظر: أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٩٩.

(٣) هذا البيت لأبي العلاء المعري، وهو من مجزوء البسيط. يُنظر: المعري، اللزوميات، ١٨٥/٢.

(٤) يُنظر: أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ١٠٠.

(٥) يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦٠٨/٢. وأجاب الذهبي فقال: قلت: هذا لا شيء، بل احتجَّ

وردّ الشيخ على ذلك بقوله: وغاية هذا أنه كان يروي عن بعض الصحابة عن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يذكرهم، وهذا هو ما يُسمّى في اصطلاح المُحَدِّثِينَ مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ، وهو حُجَّةٌ باتفاق الأئمة؛ لأنّ الغالب أنّ الصحابي لا يروي إلاّ عن صحابي، والصحابة كلهم عدول.

ثم جاء بخبر عند مسلم ليُدْحِضَ دعوى عدم معرفة أبي هريرة بالرواية، فساق المؤلف خبر مسلم المروي عن بُسْرِ: ((اتَّقُوا اللَّهَ، وَتَحَفَّظُوا مِنَ الْحَدِيثِ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُنَا نُجَالِسُ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَيُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُحَدِّثُنَا عَنْ كَعْبِ (الأخبار)، ثُمَّ يَقُومُ، فَأَسْمَعُ بَعْضَ مَنْ كَانَ مَعَنَا يَجْعَلُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ كَعْبٍ، وَيَجْعَلُ حَدِيثَ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَتَحَفَّظُوا مِنَ الْحَدِيثِ^(١).

فقال الشيخ: وهذه الرواية ترد دعواه؛ لأنها صريحة في تبرئة ساحة أبي هريرة، وأن ما حدث من الخلط بين الكلامين إنما هو ممّن سمع منه، وماذا يصنع أبو هريرة في خطأ من يسمع عنه، والله لم يعط لأي بشر، ولو كان نبياً أن يتحكم في أسماع الناس وأفهامهم، وما ذنب أبي هريرة في هذا^(٢)، وقد ذكرني صنيع أبي رِيَّةٍ وتجنّبه على أبي هريرة قول القائل^(٣):

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَذَّبُ فَيَكُفُّوْكَأَنِّي سَبَابَةُ الْمُتَنَدِّمِ

وأما تعليق الشيخ على حَدِيثِ تَحَاجِّ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ: فإنّ الحديث صحيح صحّ عن أبي هريرة، وغيره كائس، ورواه الإمام مسلم عن أبي هريرة من طرق عدة لا يتطرق إليها الارتياب، ورواه أيضاً عن أبي سعيد الخُدري مرفوعاً، وروى آخره عن أنس بن مالك، وهذا من ناحية الرواية^(٤).

المسلمون قديماً وحديثاً بحديثه؛ لحفظه وجلالته وإتقانه وفقهه، وناهيك أن مثل ابن عباس يتأدّب معه، ويقول: أفت يا أبا هريرة.

(١) يُنظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، ٣٥٩/٦٧.

(٢) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ١١٠-١١١.

(٣) البيت من الكامل. يُنظر: القيرواني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص ١٧١.

(٤) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ١٦٤. والحديث مروي عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((اخْتَجَّتِ النَّارُ وَالْجَنَّةُ فَقَالَتْ: هَذِهِ يَدْخُلُنِي الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ، وَقَالَتْ هَذِهِ: يَدْخُلُنِي الضُّعَفَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، فَقَالَ اللَّهُ عز وجل: لِهَذِهِ أَنْتِ عَذَابِي أَعَذَّبُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ، وَرَبَّمَا قَالَ أُصِيبُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ، وَقَالَ لِهَذِهِ: أَنْتِ رَحِمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا)). رواه النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار

ثم انتقل الشيخ لنصرة الحديث وثبوته من ناحية الدراية، وأنه لا يوجد في ذلك الخبر ما يُثير الشك، وإنما يستشكل هذا من لم يتذوق لغة العرب وأساليبهم في البيان، والحديث سيق مساق التمثيل بجعل الجنة والنار بمنزلة شخصين عاقلين يتحاوران ويتجادلان، ثم يفصل بينهما الحُكْمُ العَدْلُ بما فيه فصل الخطاب، وفي لغة العرب وطرقهم في البيان الكثير من ذلك، قال الشاعر العربي^(١):

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوْلَ الشَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فَكِلَانَا مُبْتَلَى
ولا شكوى، ولا كلام، وإنما هو تمثيل.

وقال امرؤ القيس في معلقته المشهورة مخاطبًا الليل^(٢):
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلْكِ
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ فَيْكَ بِأَمْثَلِ
وقال الآخر^(٣): أَمْتَلَاءُ الْحَوْضِ وَقَالَ قَطْنِي

والحوض لا يتكلم وإنما هو تخيل وتمثيل، على أن الحديث يجوز أن يحمل على أن المُحَاجَّة كانت بين ملكين موكلين للجنة والنار، يكون الكلام من قبيل المجاز بالحذف، أي تحتاج ملك الجنة وملك النار.

ثم تكلم الشيخ مُعلقاً أنه لو ذهبنا إلى ما ذهب إليه بعض العلماء من أن الكلام على حقيقته لا مجازه لم نبعد، ولسنا في ذلك حشويين ولا جامدين - كما يزعم المؤلف في نبذ كل عالم مثبت - إذ ليس بكثير على قدرة الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أن يخلق في الجماد إدراكاً به يعقل وينطق، وإذا كان العقل البشري قد توصل إلى اختراع الإنسان الآلي الذي يسير ويتحرك وينطق ويحسب، أفنستكثر على قدرة الحق - جَلَّ وَعَلَا - أن يُحَدِّثَ التمييز والنطق في الجنة والنار^(٤)؟

يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم الحديث (٢٨٦٤)، ٢١٨٦/٤.

(١) البيت لمُلبَّد بن حرملة، وهو من الرجز. يُنظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ٣٢١/١.

(٢) البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. يُنظر: ديوان امرئ القيس، ص ٤٨؛ الزَّوْزَنِي، شرح المعلقات السبع، ص ٥٩-٦٠.

(٣) البيت من الرجز، غير معلوم قائله، استشهد به ابن الشجري في أماليه، وتتمته:
سَلَا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

يُنظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥١/٢.

(٤) يُنظر: أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ١٦٦.

ومن الأمثلة ما زعمه أبو رية أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ في الدين، فبعدما عرض أبو رية للخلافات السياسية والمذهبية ادعى أن الوصول إلى معرفة الأحاديث الصحيحة كان شاقاً، والبحث عن معرفة حقيقة الرواة أشق، فتبين أن تأخر التدوين كان له ضرر بالغ؛ إذ كان سبباً في اتساع آفاق الرواية واتصال الصحيح بالموضوع وتعذر التمييز على مرّ الدهور. فردّ عليه الشيخ بقوله^(١): وهو تهويل وشنشة نعرفها من أخزم^(٢)، فقد علمنا أن العلماء قد شمروا عن ساعد الجد، وأوفوا على الغاية في البحث عن حال الرواة ونقد المرويات. وكثيراً ما يلجأ أبو رية إلى التهويل والتزييف كي يُوهم القارئ بأمور كقوله: إن الصحيحين فضلاً عن غيرهما من كتب السنن والمسانيد فيها ضعيف كثير وموضوعات، وهذه شنشة نعرفها من أخزم، ونحن لا ننكر أن الدارقطني وغيره انتقد على الصحيحين أحاديث، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة، كلاً بل انتقدهما؛ لأنهما نزلا فيها عن الدرجة العالية في الصحة التي التزمها في كتابيهما، وقد أجاب عن هذه الأحاديث المنتقدة على البخاري الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري، والإمام النووي في شرحه على مسلم، وأغلب هذه الأحاديث المنتقدة الجواب عنها سهل، وبعضها في الجواب عنه تكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث في الصحيحين، فهل من العدل والإنصاف أن يهول المؤلف هذا التهويل من أجل بضعة أحاديث في الجواب عنها شيء من التكلف^{(٣)؟!!}

(١) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٢٠٧.

(٢) هذا مثل قديم معروف يُضرب لمن أشبه أباه في خلقه السيئ، أو في قُرب الشبه في الخلق عمومًا. يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال، ٣٦١/١.

(٣) يُنظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص ٢٣٧.

الخاتمة

بعد التعرّف على منهج الشيخ الدكتور محمد أبو شُهبة في الدفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين أخلص إلى أهم النتائج، وأقتصر على توصية واحدة، وأهم النتائج كما يأتي:

- قيّض الله تعالى لهذه الأمة علماء أفاضل من المتقدمين والمتأخرين، تميزوا بالعلم الواسع والاطلاع الكبير، وقد آتاهم الله براعة في التفكير، مع الذكاء وحسن البيان وإقامة الحجة ما استطاعوا من خلاله الرد على الشبه وإزالة الشكوك وتثبيت الطمأنينة في قلوب المسلمين.
- من العلماء الذين تناولوا الشبه وفندوها وبيّنوا الخطأ والتدليس فيها في عصرنا الشيخ محمد أبو شُهبة.

- اتّسم منهج الشيخ أبو شُهبة بالقوّة والرصانة والإقناع بحيث يتناول أفكار المنتقدين والمشكّكين ثم يرد عليها، من خلال ما يأتي:

- أ- جمع الشيخ بين النّقد الإجمالي، والتفصيلي، مع مقدمة تسبق الرد على الشبهة.
 - ب- معرفته بأصل الشبهة بإعادتها إلى قائلها الأول وأصولها الأولى.
 - ج- اعتماد الشيخ في ردوده العلمية على الأحاديث والآثار الصحيحة والمصادر الثابتة.
 - د- إظهار الشيخ لجهل المنتقدين للسنة والمشكّكين بها وبيان عدم معرفتهم.
 - هـ- توظيف الشيخ للأشعار والأمثال العربية في الرد.
- وأما التّوصية، فهي توجيه الباحثين، وأخصّ بالذكر طلاب الدراسات العليا لدراسة مناهج العلماء من المتقدمين والمتأخرين في التعامل مع الشبه والتشكيكات، ولا سيّما ما يتعلق بالقرآن والسنة، وإظهار تلك الجهود، وعرضها ضمن قواعد مبنية على تأصيل جامع؛ لكي تُسهم في بناء شخصية علمية قادرة على تصوير الشبه والرد عليها، وتقوية المنطق الجدلي وتوظيفه في تزييف تلك الشبه انتصاراً للحق ودحضاً للباطل.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، تح: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ٢- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧/١٩٨٧.
- ٣- التهانوي، محمد بن علي الفاروقي (ت: ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: رفيق العجم وآخرين، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ٤- ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت: ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بلا ط، ١٣٩٩/١٩٧٩.
- ٥- الأعظمي، حبيب الرحمن (ت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، نصره الحديث في الرد على منكري الحديث، دار رحاب طيبة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٦- الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتبة الإسلامية، د.ط، ١٤٠٠/١٩٨٠.
- ٧- الأنصاري، زكريا بن محمد (ت: ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م)، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٨- امرؤ القيس، حندج بن حجر (ت: ٨٠ ق هـ/ ٥٤٥م)، ديوان امرؤ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط ٢، ١٤٢٥/٢٠٠٤.
- ٩- الثعالبي، عبد الملك بن محمد (ت: ٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ١٠- الجزائري، طاهر بن صالح (ت: ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٤١٦/١٩٩٥.
- ١١- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله (ت: ٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، المستدرک علی الصحیحین، تح: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١/١٩٩٠.

- ١٢-١٣- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ/١٤٤٩م):
- الإصابة في تمييز الصحابة، تح: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط ١، ١٩٩٢/١٤١٢.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
١٤- ابن حزم، علي بن أحمد (ت: ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، دار الحديث، ط ١، ١٤٠٤هـ.
١٥- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ/ ١٠٧٢م)، الكفاية في علم الرواية، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط ١، ١٣٥٧هـ.
١٦- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ/ ٨٨٩م)، سنن أبي داود، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
١٧- الذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٨م)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣.
١٨- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت في حدود ٤٢٥هـ/ ١٠٣٤م)، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، لبنان، دار المعرفة.
١٩- الزحيلي، محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٢٠- الزُّوزني، حسين بن أحمد (ت: ٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م)، شرح المعلقات السبع، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣/ ٢٠٠٢.
٢١- السباعي، مصطفى حسني (ت: ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٧م)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط ٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢.
٢٢- ابن سعد، محمد بن سعد (ت: ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
٢٣- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، دار الجيل، د.ط، د.ت.
٢٤- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت: ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، الموافقات في أصول الفقه،

- تح: عبدالله دراز، بيروت، دار المعرفة، د.ط، د.ت.
- ٢٥-٢٦-٢٧- الشافعي، محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م):
- اختلاف الحديث (مطبوع بآخر: كتاب الأم)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- جماع العلم، دار الآثار، ط ١، ١٤٢٣/٢٠٠٢.
- الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاد، مصر، ط ١، ١٩٣٨/١٣٥٧.
- ٢٨- ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ/ ١١٤٨م)، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣/١٩٩١.
- ٢٩- الشمري، غازي محمود، الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، دراسة نقدية، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، ط ١، ١٤٣٣/٢٠١٢.
- ٣٠- أبو شهبة، محمد بن محمد (ت: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مكتبة السنة، ط ١، ١٩٨٩م.
- ٣١- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤١٤/١٩٩٤.
- ٣٢- العبيدي، رشيد، الحركة الاستشراقية، مراميها وأغراضها، مطبعة أنوار دجلة، د.ط، ٢٠٠٣م.
- ٣٣- ابن عساكر، علي بن الحسن (ت: ٥٧١هـ/ ١١٧٦م)، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تح: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٩٩٥م.
- ٣٤- العلاونة، أحمد، ذيل الأعلام، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط ١، ١٤١٨/١٩٩٨.
- ٣٥- غراب، أحمد عبد الحميد، رؤية إسلامية للاستشراق، دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، د.ط، ١٩٨٨م.
- ٣٦- ابن فارس، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠/١٩٩٩.
- ٣٧- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت: ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، د.ط.
- ٣٨- فوزي، فاروق عمر، الاستشراق والتاريخ الإسلامي، منشورات الأهلية، الأردن، ط

١، ١٩٩٨ م.

٣٩- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت: ٢٧٦هـ/٨٨٩م)، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف، ط ٢، ١٤١٩/١٩٩٩.

٤٠- القيرواني، محمد بن أبي سعيد بن شرف (ت: ٤٦٠هـ/١٠٦٧م)، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، تح: إبراهيم شمس الدين، بيروت، المكتبة العلمية، ط ١، ١٤٢٤/٢٠٠٣.

٤١-٤٢- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ/١٣٥٠م):

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجيل، بلا ط، ١٩٧٣.

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١، ١٣٩٠/١٩٧٠.

٤٣- الكفوي، أيوب بن موسى (ت: ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م)، الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

٤٤- ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت: ٢٧٣هـ/٨٨٧م)، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د.ط، د.ت.

٤٥- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، د.ط، ١٩٨٩.

٤٦- مجموعة من العلماء، الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار السلاسل، ط ٢، ١٤٠٤/١٤٢٧.

٤٦- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد (ت: ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبدالسلام فراج وآخرين، دار الهداية، الكويت، د.ط، ١٣٨٥/١٩٦٥.

٤٨- المَعَرِّي، أحمد بن عبد الله (ت: ٤٤٩/١٠٥٧)، اللزوميات، تح: أمين الخانجي، مكتبة الهلال، بيروت، مكتبة الخانجي القاهرة، د.ط، د.ت.

٤٩- المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (ت: ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٤٠٦/١٩٨٦.

٥١-٥٠- المناوي، محمد عبد الرؤوف (ت: ١٠٣١هـ/١٦٢٢م):

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر) —————

- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تح: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.

- التوقيف على مهمات التعاريف، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط ١، ١٤١٠.

٥٢- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ / ١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، د.ت.

٥٣- الميداني، أحمد بن محمد (ت: ٥١٨هـ / ١١٢٤م)، مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.

٥٤- الندوي، محمد ولي الله عبدالرحمن، دفاع عن السنة - شبهات وردود، الشارقة، مكتبة ابن تيمية، ط ٢، ٢٠١٠م.

٥٥- النووي، يحيى بن شرف الدين (ت: ٦٧٦هـ / ١٢٧٧م)، المجموع شرح المذهب، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، د.ط، ١٣٤٤هـ.

٥٦- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ / ٨٧٥م)، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

المواقع الإلكترونية:

ترجمة الشيخ العلامة محمد أبو شهبة للدكتور علي أحمد عبد الباقي، مقالة نُشرت بتاريخ: ١٤٤٣/٦/١٢ هجري، ٢٠٢٢/١/١٥ ميلادي، وهي على الرابط: <https://www.alukah.net/culture>.

References:

The Holy Quran -

- 1-Ibrahim Mustafa, Ahmad Al-Zayat, Hamid Abdul Qadir and Muhammad Al-Najjar, Al-Mu'jam Al-Wasit, ed.: Academy of the Arabic Language, Dar Al-Da'wa, Cairo, n.d., n.d.
- 2-Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail (d. 256 AH/870 AD), Sahih Al-Bukhari, ed.: Mustafa Dib Al-Bugha, Dar Ibn Kathir, Dar Al-Yamamah, Beirut, 3rd ed, 1407/1987.
- 3-Al-Thanawi, Muhammad bin Ali Al-Faruqi (d. 1158 AH/1745 AD), Kashf Istilahat Al-Funun wal-Ulum, ed: Rafiq Al-Ajam and others, Library of Lebanon, Beirut, 1st ed., 1996.
- 4-Ibn Al-Athir, Al-Mubarak bin Muhammad (d. 606 AH/1209 AD), Al-Nihaya fi Gharib Al-Hadith wa Al-Athar, ed.: Tahir Ahmad Al-Zawi and Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Maktaba Al-Ilmiyyah, Beirut, n.d., 1399/1979.
- 5-Al-A'zami, Habib al-Rahman (d. 1412 AH/1992 CE), Nasrat al-Hadith fi al-Radd 'ala Munkar al-Hadith, Dar Rahab Tayyiba, 1st ed., 1422 AH.
- 6-Al-A'zami, Muhammad Mustafa, Studies in the Prophetic Hadith and the History of its Writing, Islamic Library, 1st ed., 1400/1980.
- 7-Al-Ansari, Zakariya ibn Muhammad (d. 926 AH/1520 CE), Elegant Borders and Precise Definitions, ed. Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr al-Mu'asir, Beirut, 1st ed., 1411 AH.
- 8-Imru' al-Qais, Handaj ibn Hajar (d. 80 BC/545 CE), Diwan of Imru' al-Qais, edited by: Abd al-Rahman al-Mustawi, Dar al-Ma'rifah - Beirut, 2nd ed., 1425/2004.
- 9 - Al-Tha'alibi, Abdul Malik bin Muhammad (d. 429 AH/1038 CE), Fruits of Hearts in the Attributed and Attributed, Dar Al-Ma'arif, Cairo, n.d., n.d.
- 10-Al-Jaza'iri, Taher bin Saleh (d. 1338 AH/1920 CE), Guiding the Attention to the Origins of the Tradition, ed. Abdul Fattah Abu Ghuddah, Islamic Publications

Library, Aleppo, 1st ed., 1416/1995.

- 11-Al-Hakim Al-Nishaburi, Muhammad bin Abdullah (d. 405 AH/1015 CE), Al-Mustadrak 'ala Al-Sahihain, ed. Mustafa Abdul Qadir Atta, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed., 1411/1990.

: Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad bin Ali (d. 852 AH/1449 CE)-13-12

- -Al-Isabah in Distinguishing the Companions, ed. Ali Muhammad Al-Bajawi, Beirut, Dar Al-Jeel, 1st ed., 1412/1992.

- -Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari, edited by: Muhibb Al-Din Al-Khatib, Dar Al-Ma'rifah, Beirut, no date, no date.

- 14-Ibn Hazm, Ali bin Ahmad (d. 456 AH/1064 CE), Al-Ahkam fi Usul Al-Ahkam, Cairo, Dar Al-Hadith, 1st ed., 1404 AH.

- 15-Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmad bin Ali (d. 463 AH/1072 CE), Al-Kifaya fi Ilm Al-Riwayah, corrected by: Abu Abdullah Al-Suraqi, compared by: Ibrahim Hamdi Al-Madani, Ottoman Encyclopedia Society, Hyderabad, Deccan, 1st ed., 1357 AH.

- 16-Abu Dawud, Sulayman bin Al-Ash'ath (d. 275 AH/889 CE), Sunan Abi Dawud, edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Fikr, Beirut, no date, no date.

- 17-Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad (d. 748 AH/1348 CE), Biographies of the Nobles, trans. Shuaib al-Arnaout and Muhammad Naim al-Arqasusi, Al-Risalah Foundation, Beirut, 9th edition, 1413.

- 18-Al-Raghib al-Isfahani, al-Husayn ibn Muhammad (d. around 425 AH/1034 CE), Al-Mufradat fi Gharib al-Quran, trans. Muhammad Sayyid Kilani, Lebanon, Dar al-Ma'rifah.

- 19-Al-Zuhayli, Muhammad Mustafa, Al-Wajeez fi Usul al-Fiqh al-Islami, Dar al-Khair for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2nd edition, 1427 AH/2006 CE.

- 20-Al-Zawzani, Husayn ibn Ahmad (d. 486 AH/1093 CE), Explanation of the

Seven Mu'allaqat, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1423/2002.

- 21-Al-Sabai, Mustafa Hasani (d. 1384 AH/1967 CE), The Sunnah and its Position in Islamic Legislation, Islamic Office, Damascus, 3rd ed., 1402 AH/1982.

- 22-Ibn Saad, Muhammad ibn Saad (d. 230 AH/845 CE), The Great Classes, Dar Sadir, Beirut, n.d., n.d.

- 23-Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman (d. 180 AH/796 CE), The Book of Sibawayh, ed.: Abd al-Salam Muhammad Harun, Lebanon, Beirut, Dar al-Jeel, n.d., n.d.

- 24-Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa (d. 790 AH/1388 CE), Al-Muwafaqat fi Usul al-Fiqh, ed.: Abdullah Daraz, Beirut, Dar al-Ma'rifah, n.d., n.d.

Al-Shafi'i, Muhammad ibn Idris (d. 204 AH/820 CE):--27-26-25

-The Differences in Hadith (printed last: Kitab al-Umm), Dar al-Fikr, Beirut, 2nd ed., 1403/1983.

-The Collection of Knowledge, Dar al-Athar, 1st ed., 1423/2002

- -The Message, ed.: Ahmad Muhammad Shakir, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons, Egypt, 1st ed., 1357/1938.

- 28-Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali (d. 542 AH/1148 CE), Amalis of Ibn al-Shajari, ed.: Mahmoud Muhammad al-Tanahi, al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1413/1991.

- 29-Al-Shammari, Ghazi Mahmoud, The Contemporary Secular Trend in the Study of the Prophetic Sunnah, A Critical Study, Dar al-Nawadir, Syria, Lebanon, Kuwait, 1st ed., 1433/2012.

- 30-Abu Shaba, Muhammad ibn Muhammad (d. 1403 AH/1983 CE), Defense of the Sunnah and Response to the Suspicions of Orientalists and Contemporary Writers, Sunnah Library, 1st ed., 1989 CE.

- 31-Ibn Abd al-Barr, Yusuf ibn Abdullah (d. 463 AH/1071 CE), Comprehensive Statement of Knowledge and Its Virtue, ed. Abi al-Ashbal al-Zuhairi, Dar Ibn al-Jaw-

zi, Saudi Arabia, 1st ed., 1414/1994.

- 32-Al-Ubaidi, Rashid, The Orientalist Movement, Its Aims and Purposes, Anwar Dijlah Press, n.d., 2003 CE.

- 33-Ibn Asakir, Ali ibn al-Hasan (d. 571 AH/1176 CE), History of the City of Damascus and Mention of Its Virtue and Naming of the Nobles Who Lived in It, ed. Muhibb al-Din Abu Saeed Omar ibn Gharamah al-Omari, Dar al-Fikr, Beirut, n.d., 1995 CE.

- 34-Al-Alauna, Ahmed, Dhayl Al-A'lam, Dar Al-Manara for Publishing and Distribution, Jeddah, 1st ed., 1418/1998.

- 35-Ghurab, Ahmed Abdel Hamid, An Islamic Perspective on Orientalism, Dar Al-Asalah for Culture, Publishing and Media, n.d., 1988.

- 36-Ibn Faris, Ahmed bin Faris (d. 395 AH/1004 AD), Language Standards, ed. : Abdel Salam Mohammed Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 2nd ed., 1420/1999.

- 37-Al-Fayoumi, Ahmed bin Mohammed bin Ali (d. 770 AH/1368 AD), Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir by Al-Rafi'i, Al-Maktaba Al-Ilmiyyah, Beirut, n.d., n.d.

- 38-Fawzi, Farouk Omar, Orientalism and Islamic History, Al-Ahliya Publications, Jordan, 1st ed., 1998.

- 39-Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim (d. 276 AH/889 CE), Interpretation of Different Hadiths, Islamic Office, Al-Ishraq Foundation, 2nd ed., 1419/1999.

- 40-Al-Qayrawani, Muhammad bin Abi Saeed bin Sharaf (d. 460 AH/1067 CE), Al-Idah in the Sciences of Rhetoric, Meanings, Rhetoric and Badi', ed. Ibrahim Shams al-Din, Beirut, Scientific Library, 1st ed., 1424/2003.

: 41-42-Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad bin Abi Bakr (d. 751 AH/1350 CE)

- I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin, ed. Taha Abdul-Ra'uf Sa'd, Beirut, Dar al-Jeel, no edition, 1973.

-Al-Manar al-Munif fi al-Sahih wa al-Da'if, ed. Abdul-Fattah Abu Ghuddah,

Al-Maktaba al-M-

43-Al-Kafwi, Ayoub bin Musa (d. 1094 AH/1683 AD), Al-Kulliyat, ed. Adnan Darwish, Muhammad Al-Masry, Beirut, Al-Risala Foundation, n.d., n.d.

44-Ibn Majah, Muhammad bin Yazid (d. 273 AH/887 AD), Sunan Ibn Majah, ed. Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Beirut, Dar Al-Fikr, n.d., n.d.

45-The Arabic Language Academy, The Concise Dictionary, Eastern Advertising Company Printing Presses, Cairo, n.d., 1989.

46-A group of scholars, The Kuwaiti Jurisprudence Encyclopedia, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kuwait, Dar Al-Salasil, 2nd ed., 1404/1427.

47-Murtada Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad (d. 1205 AH/1790 AD), Taj Al-Arous min Jawahir Al-Qamoos, ed.: Abdul Salam Faraj and others, Dar Al-Hidaya, Kuwait, no date, 1385/1965.

48-Al-Ma'arri, Ahmad bin Abdullah (d. 449/1057), Al-Luzumiyat, ed.: Amin Al-Khanji, Al-Hilal Library, Beirut, Al-Khanji Library, Cairo, no date, no date.

49-Al-Mu'alimi Al-Yamani, Abdul Rahman bin Yahya (d. 1386 AH/1966 AD), Al-Anwar Al-Kashifah Lima Fi Kitab "Adwaa Ala Al-Sunnah" Min Al-Zalal, Al-Mislaq, and Al-Muzafaza, Al-Salafiya Press and Library, Alam Al-Kutub, Beirut, no date, 1406/1986.

50-51-Al-Manawi, Muhammad Abd al-Ra'uf (d. 1031 AH/1622 AD)

-Al-Yawaqit wa al-Durar fi Sharh Nukhbat Ibn Hajar, trans. Al-Murtada al-Zayn Ahmad, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1999 AD.

-Al-Taqif ala Muhimmat al-Ta'arif, trans. Muhammad Radwan al-Dayah, Dar al-Fikr al-Mu'asir, Dar al-Fikr, Beirut, Damascus, 1st ed., 1410 AD.

52-Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram (d. 711 AH/1311 AD), Lisan al-Arab, Dar Sadir, Beirut, 1st ed., n.d.

53-Al-Maydani, Ahmad ibn Muhammad (d. 518 AH/1124 AD), Majma' al-Amthal, trans. Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Ma'rifah, Beirut, n.d., n.d.

54-Al-Nadwi, Muhammad Wali Allah Abd al-Rahman, Defense of the Sunnah - Doubts and Responses, Sharjah, Ibn Taymiyyah Library, 2nd ed., 2010.

55-Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf al-Din (d. 676 AH/1277 AD), Al-Majmu' Sharh al-Muhadhdhab, edited by: a committee of scholars, Cairo, Al-Munira Printing Administration, Al-Tadamun Al-Akhwi Printing Press, no date, 1344 AH.

56-Al-Naysaburi, Muslim bin Al-Hajjaj (d. 261 AH/875 AD), Sahih Muslim, ed.: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, no date, no date.

Websites:

Translation of Sheikh Muhammad Abu Shaba by Dr. Ali Ahmed Abdel-Baqi, an article published on: 12/6/1443 AH, 15/1/2022 AD, and it is at the link: <https://www.alukah.net/culture>